الصباح الاقتصادية 12

العدد 3357 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 26 شعبان 1440 - الموافق 1 مايو 2019
Wednesday 1 May 2019 - No.3357 - 12 th Year

بسبب سياسته المتحوطة ونظرته الشمولية المتزنة للأوضاع

الهاشل: «المركزي» استطاع تحصين القطاع المصرفي دون تدخل حكومي

- الأزمة المالية العالمية كشفت ضعف إدارات المخاطر و معايير الحوكمة في المؤسسات المالية بالعالم
- أبرز التحديات تتضمن ارتفاع حجم الدين العالمي إلى معدلات غير مسبوقة عند مستوى 244 تريليون دولار
- نعيش في اقتصادات منفتحة على العالم وبالتبعية سنتأثر بلا شك بركود أو تباطؤ الاقتصاد العالمي

محافظ البنك المركزي محمد الهاشل

- من الصعب رسم سياسة نقدية موائمة للظروف الاقتصادية المحلية في ظل نظام سعر الصرف المطبق في الكويت

- نحتاج لتوفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن المقترضين وتشجيع القطاع الخاص على الاقتراض
- لدينا خمسة مؤشرات للسيولة جميعها مريحة بما في ذلك المؤشرات الجديدة وفق متطلبات «بازل 3»

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل إن البنك يتبع «سياسة متحوطة وباتزان تنظر إلى الأوضاع بنظرة شمولية وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الحالية والمستقبلية كما يتدرج في تطبيق السياسات التحوطية بشقيها الجزئي والكلي».

وأوضح الهاشل أنه بسبب هذه السياسات المتحوطة المتوازنة «استطعنا أن نحصن القطاع المصرفي دون أي تدخل أو خطط إنقاذ من الحكومة كما استمر القطاع المصرفي في القيام بدوره في الوساطة المالية بالاقتصاد المحلي مرورا بكل الأزمات».

ورأى أن العالم مقبل على تحديات جسيمة مختلفة عن السابق موضحا أن «الماضي لن يكون مؤشرا جيدا للمستقبل» في ظل ارتفاع مستويات الدين العالمي وتغير السياسات في الدول الكبرى وغموضها ما سيلقي بظلاله على النمو العالمي واقتصادات المنطقة.

وأضاف أن السنوات ال 10 الماضية كانت مليئة بالتحديات ابتداء بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم أزمة الديون السيادية في أوروبا عام 2010 «ثم حين داهمتنا الأزمة في عقر دارنا من خلال انخفاض حاد في أسعار النفط منذ 2014».

وأفاد بأن هذه الأزمات وخصوصا الأزمة المالية العالمية كشفت عن ضعف إدارات المخاطر وضعف معايير الحوكمة في المؤسسات المالية في العالم ككل ما حتم علينا نظرة شمولية مختلفة وإعادة مراجعة منظومة الرقابة بشكل كامل ليس فقط في الشق الجزئي بل أيضا على المستوى الكلي.

وذكر أن البنك المركزي اتخذ إجراءات تحوطية متزنة منذ اندلاع الأزمة العالمية مكنت القطاع المصرفي من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي ليستمر في القيام بدوره في الوساطة المالية في الاقتصاد «وادت إلى دخول البنوك في أزمة انخفاض النفط من موقع قوة واستمرارها في ممارسة دورها بشكل سليم في الاقتصاد».

وقال إن أبرز التحديات تتضمن ارتفاع حجم الدين العالمي إلى مستويات غير مسبوقة عند مستوى 244 تريليون دولار أمريكي اي ما يعادل 320 في المئة من الناتج العالمي الإجمالي مبينا أن هذا الرقم يشمل الديون السيادية وديون القطاع الخاص والأفراد.

واعتبر الهاشل أن «تحدي الديون كبير خاصة للدول والمؤسسات والأفراد المقترضين بعملات أجنبية في ظل ارتفاع معدلات الفائدة والسياسات النقدية الانكماشية في الاقتصادات الكبرى وكذلك ارتفاع أسعار الصرف للعملات العالمية ما سيزيد من عبء سداد الديون بالعملات الأجنبية».

وأوضح أن التحديات تتضمن أيضا التغير الكبير والجذري في السياسات بالدول الكبرى وغموض هذه السياسات والتركيز على النظرة الداخلية وتعزيز النزعة الحمائية وبروز الحرب التجارية بين الاقتصادات الكبرى.

ورأى أن أن هذه العوامل ستلقي بظلها على نمو الاقتصاد العالمي خصوصا «اننا نعيش في اقتصادات منفتحة على العالم وبالتبعية سنتأثر بلا شك عندما يحدث ركود أو تباطؤ في الاقتصاد العالمي ما سيؤثر على الطلب العالمي وبالتالي يتأثر الطلب على النفط وهو المورد الأساسي في اقتصاداتنا المحلية وهذا بدوره سينعكس كأحد الآثار المباشرة على اقتصادنا المحلي».

وأشار الهاشل تحد آخر هو «الثورات التقنية والتغيرات الجذرية في طلبات العملاء واحتياجاتهم ما يحتم على المؤسسات المالية أن تنظر نظرة مختلفة تماما إلى احتياجات ومتطلبات العملاء لتلبيتها بالشكل السليم والمطلوب».

وأكد أنه «ليس بالأمر اليسير رسم سياسة نقدية موائمة للظروف الاقتصادية المحلية في ظل نظام سعر الصرف المطبق في الكويت والمرتبط بسلة من عملات الدول الكبرى التي تربطنا بها علاقات مالية وتجارية خصوصا في الظروف الاقتصادية الراهنة العالمية والمحلية».

وبين أن السياسة النقدية الأمريكية اتجهت نحو التقييد والانكماش في الفترة الماضية وإن كان ذلك قد تغير مؤخرا في الاجتماعين الأخيرين للمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ديسمبر 2018 ومارس 2019 حيث تغير توجه السياسة النقدية نحو الصبر قليلا والانتظار لحين بروز بيانات أكثر تبين اتجاه الاقتصاد الأمريكي».

وأوضح أن سياسة التقييد الأمريكية استمرت على الأقل في الفترة منذ ديسمبر 2015 عندما بدأ المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرفع أسعار الفائدة مرة واحدة ثم في ديسمبر 2016 مرة أخرى ثم في 2017 ثلاث مرات وفي 2018 أربع مرات.

وحول السياسة النقدية الكويتية قال الهاشل «في الكويت رفعنا الفائدة فقط أربع مرات وخالفنا الاحتياطي الفيدرالي خمس مرات أخرى وذلك لتحقيق هدفين قد يكونان متعارضين في الوقت الراهن لكنهما من المتطلبات والثوابت الأساسية عند بنك الكويت المركزي».

وأوضح أن الهدف الأول هو تكريس جاذبية الدينار الكويتي ويقاؤه كوعاء موثوق مجز للمدخرات المحلية مبينا أن هذا الهدف يدعو إلى رفع أسعار الفائدة عندما يرفعها الفيدرالي الأمريكي حتى نحافظ على هوامش إيجابية لصالح الدينار الكويتي.

وذكر في ذات السياق «في المقابل نحتاج لتوفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن المقترضين وتشجيع القطاع الخاص على الاقتراض للمساهمة في النمو الاقتصادي وهذا يدعوك على الأقل إلى الإبقاء على أسعار الفائدة».

وتابع «لذلك كان أمام البنك المركزي معضلة وصعوبة في رسم سياسة نقدية ولكن بإشادة من مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي استطعنا رسم سياسة نقدية مواتية ومواءمة للظروف الاقتصادية حققت الهدفين معا فمن جهة عززنا جاذبية الدينار كوعاء للمدخرات وفي الوقت نفسه دعمنا النمو الاقتصادي من خلال مخالفتنا لأسعار الفائدة الأمريكية».

وقال «إذا نظرنا إلى مربع السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث الكفاية الرأسمالية والسيولة وجودة الأصول والربحية نجد أنها جميعا تدل على متانة وكفاءة القطاع المصرفي فالكفاية الرأسمالية الآن مستواها عند 3ر18 في المئة كما في 2018 وبما يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب وفق تعليمات البنك المركزي ومتطلبات (بازل 3)».

وأضاف «لدينا خمسة مؤشرات للسيولة جميعها مريحة بما في ذلك المؤشرات الجديدة وفق متطلبات (بازل 3) وكذلك بالنسبة لجودة الأصول إذ انخفضت نسبة الديون المتعثرة إلى مستوى متدن لم نصله تاريخيا عند 6ر1 في المئة وهذه النسبة تعبر عن مدى جودة الأصول في المحفظة الائتمانية لدى البنوك» وذكر أن «البنوك تحقق ربحية جيدة بما يدعم دورها ويعزز الكفاية الرأسمالية لديها ويجعلها بمنأى عن الاحتياج لأي دعم من الخارج إذ نمت أرباحها في العامين الماضيين بنسبة 14 و18 في المئة على التوالي».

فوزية الصباح: دعم لا محدود من رئيس الوزراء لتحسين بيئة الأعمال للمبادرين

قالت عضو مجلس ادارة مجموعة رواد الاعمال الشيخة فوزية حمد الصباح ان المجموعة واعضاء مجلس ادارتها وشباب المبادرين يؤكدون على الدور الرائد والدعم اللا محدود لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الموقر في مساهمته على تحقيق اهداف وافكار الشباب.

واضافت الصباح ان مجموعة رواد الاعمال تثمن دور سمو الرئيس في تخفيف العقبات والعراقيل التي واجهتهم وتوصية سموه للوزارات المعنية على تحسين بيئة الاعمال للمبادرين.

«الجمعية الأمريكية لمهندسي السلامة» أطلقت مؤتمرها العاشر لدول مجلس التعاون الخليجي

المذن: شركات النفط في الكويت تولي الصحة والسلامة أهمية كبيرة

- تطبيق معايير «الصحة والسلامة» طريق الشركات للفوز بمناقصات القطاع النفطي
- كثير من شركات المقاولات يتم تقييمها بناء على أدائها ومدى نجاحها في تطبيق نظم الصحة والسلامة والبيئة

لقطة جماعية من المؤتمر

بالتعاون مع مؤسسة البترول وشركات البترول الوطنية ونفط الكويت وصناعة الكيماويات البترولية والشركة الكويتية البترولية المتكاملة «كيبك» أطلقت الجمعية الأمريكية لمهندسي السلامة فرع الكويت المؤتمر الخاص بالصحة والسلامة والبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي

حيث أكد نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المشتركة في شركة نفط الكويت عبد الوهاب المذن أن شركات النفط في الكويت تولي الصحة والسلامة أهمية كبيرة، مؤكدا على أن مجال الصحة والسلامة والبيئة يخضع لمراقبة جمعيات احترافية دولية فيما يتعلق بالصحة والسلامة البيئة، واضاف أن لشركة نفط الكويت مشاركة فاعلة خلال المؤتمر، والشركة لديها العديد من الأنشطة والممارسات مع شركات المقاولين، خاصة فيما يتعلق بمجال الصحة والسلامة والبيئة بشكل عام.

وأشار إلى أنه كلما تحسن أداء المقاولين تحسن أداء شركات النفط ، فهي مشاركة في النجاح بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ، وبين أن الشركة تحرص على نجاح شركات المقاولين في مجالات الصحة والسلامة والبيئة، لافتا إلى أن جودة المشاريع تأتي عن طريق الاهتمام بالصحة والسلامة والبيئة ، كذلك النظم واللوائح الموجودة، والمحافظة على بيئة العمل، فكلما تحسنت كان لها الدور الأكبر في نجاح القطاع.

ولفت إلى أن كثير من شركات المقاولات يتم تقييمها بناء على أداءها ومدى نجاحها في تطبيق نظم الصحة والسلامة والبيئة، مشيرا إلى أن كل الشركات التي تعمل مع شركة نفط الكويت يتم منحها فرصا للدخول في المناقصات وعمليات التأهيل من خلال التقييم الخاص بعمليات الصحة والسلامة باعتبارها جزء هام وحيوي في عمليات التأهيل.

من جانبه قال رئيس جائزة الصحة والسلامة والبيئة فارس المنصوري أن هناك عدة مستويات يتم من خلالها اختيار الأفضل أداء على مستوى دول الخليج في مجال الصحة والسلامة والبيئة، مؤكدا أن مئات الشركات حريصة على المشاركة في المؤتمر في الدورة العاشرة والتي تحرص على سلامة الأعمال والمحافظة على الأرواح والممتلكات، معتبرا أنها خط الدفاع الأول الذي يمنع الخسائر، مؤكدا ان الجائزة تعطي حافزا للمشاركين للتنافس فيما بينهم، من خلال تحقيق الأرقام المميزة في مضمار الصحة والسلامة، مما ينعكس على أداء الشركة، وأكد أن للمؤتمر يركز بشكل كبير على القطاع النفطي نظراً لوجود العديد من المشاريع الجبارة في القطاع، ما يحتم خلق التنافسية بين الشركات، وتطوير العمل، مبينا أن كافة الشركات تسعى لتحقيق مشاريعها بدون خسائر.

وأكد المنصوري حرص الشركات كلا على دعم المشاريع النفطية من خلال تخصيصها جوائز خاصة للمقاولين للتنافس فيما بينها على تحقيق أعلى معدلات الصحة والسلامة والبيئة ، وذلك من خلال تخصيص جائزة الرئيس في كل شركات القطاع النفطي، مشيرا إلى أنه هناك ميزانيات ترصد لكل مجال في الصحة والسلامة والبيئة، مؤكدا أن الجمعية الأمريكية لمهندسي السلامة في الكويت تحظى بدعم مؤسسة البترول.

«العام» يواصل الهبوط خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

انهت البورصة تعاملاتها امس الثلاثاء على انخفاض المؤشر العام 3ر12 نقطة ليبلغ مستوى 5630 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر22 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 84 مليون سهم تمت من خلال 4015 صفقة نقدية بقيمة 12ر19 مليون دينار كويتي (نحو 65 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 49ر05 نقطة ليصل إلى مستوى 4828ر8 نقطة وبنسبة 1ر01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر48 مليون سهم تمت عبر 1790 صفقة نقدية بقيمة 2ر1 مليون دينار (نحو 7ر3 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 5ر06 نقطة ليصل إلى مستوى 6047ر3 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر08 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 36 مليون سهم تمت عبر 2238 صفقة بقيمة 9ر16 مليون دينار (نحو 57ر46 مليون دولار).

وكانت شركات (العيد) و(انوفست) و(مواشي) و(أموال) و(المنتجعات) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (المستثمرون) و(خليج ب) و(التعمير) و(اهلي متحد) و(المدينة) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (يوباك) و(شارقة ا) و(ورقية) و(بيت الطاقة) و(أسمنت).

وتابع المتعاملون إفصاحا مكملا من شركة (اعيان للاجارة والاستثمار) بشان معلومات جوهرية لشركة زميلة وإعلان تعامل شخص مطلع على اسهم شركة (انجازات للتنمية العقارية) فضلا عن إعلان الموافقة على تجديد حق شراء او بيع أسهم شركة (القرين لصناعة الكيماويات البترولية).

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل -إدارة التنفيذ.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول. ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف) وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة اقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة كذلك (صفقات المبادلة) وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء) إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.